# No. 51614*

# Latvia
# and
# United Arab Emirates

**Convention between the Government of the Republic of Latvia and the Government of the United Arab Emirates for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital (with protocol). Abu Dhabi, 11 March 2012**

**Entry into force:** *11 June 2013 by notification, in accordance with article 33*

**Authentic texts:** *Arabic, English and Latvian*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Latvia, 17 January 2014*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

---

# Lettonie
# et
# Émirats arabes unis

**Convention entre le Gouvernement de la République de Lettonie et le Gouvernement des Émirats arabes unis tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune (avec protocole). Abou Dhabi, 11 mars 2012**

**Entrée en vigueur :** *11 juin 2013 par notification, conformément à l'article 33*

**Textes authentiques :** *arabe, anglais et letton*

**Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies :** *Lettonie, 17 janvier 2014*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

7. بالإشارة إلى المادة (30).
إذا ما تقدمت دولة متعاقدة بطلب معلومات بالتوافق مع هذه المادة، فعلى الدولة المتعاقدة الأخرى الحصول على المعلومات المطلوبة، بما فيه المعلومات المملوكة لبنك، مؤسسات مالية أخرى، مرشح أو شخص يتصرف كوكيل، بنفس الطريقة و إلى نفس الحد إذا ما كانت ضريبة الدولة المذكورة أولا هي ضريبة تلك الدولة الأخرى و فرضت من قبل تلك الدولة الأخرى، حتى إذا لم تكن تلك الدولة الأخرى تحتاج لمثل هذه المعلومة لإغراضها الضريبية الخاصة.

إثبات على ذلك قام الموقعين أدناه، المفوضون حسب الأصول، بتوقيع هذا البرتوكول.

حرر في أبوظبي في اليوم الأحد الموافق ١١/٣/٢٠١٤م الموافق ١٤٣٥هـ من نسختين أصليتين باللغات العربية و اللاتيفية والإنجليزية، ويكون كل من النصوص ذا حجية متساوية وفي حالة الشكوك، يسود النص الانجليزي.

عن حكومة جمهورية لاتفيا

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

من المتفاهم عليه إن المصطلح "أرباح" يشمل:

- الأرباح، صافي الأرباح، إجمالي المبالغ المستلمة و العوائد المستمدة مباشرة من تشغيل السفن و الطائرات في النقل الدولي؛
- الفائدة على المبالغ الناتجة مباشرة من تشغيل السفن و الطائرات في النقل الدولي و الذي يكون عرضيا لهذا التشغيل؛
- الدخل من بيع التذاكر نيابة عن مشروع مشغل للسفن و الطائرات في النقل الدولي؛
- الدخل من تقديم الخدمات الهندسية و أي دخل من خدمات فنية أخرى إذا ما كانت هذه الخدمات عرضية لتشغيل الطائرات في النقل الدولي.

5. بالإشارة إلى الفقرة (3) من المادة (11).

إذا ما شاركت حكومة دولة متعاقدة في قرض بشكل غير مباشر عن طريق وكيل أو غيره، فان الإعفاء حسب الفقرة 3 يسري الجزء الذي تشارك به الحكومة في القرض، تثبت المشاركة بشهادة مصدرة من السلطة المختصة لتلك الدولة المتعاقدة.

6. بالإشارة إلى المادة (13).

من المتفاهم عليه إن الفقرة (5) تشمل الأرباح الرأسمالية من نقل الحصص أو فائدة مشابهة أخرى، غير تلك المشار إليها في الفقرة (2)، التي يستمدها مقيم في دولة متعاقدة، بما فيها المؤسسات الحكومية أو الشركات الاستثمارية لتلك الدولة، و تخضع مثل هذه الأرباح للضريبة فقط في الدولة التي يقيم بها ناقل الملكية.

1. بالإشارة إلى الفقرة (1) من المادة (2).
من المتفاهم عليه إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتشكل من:
- الدولة الاتحادية المشكلة من سبع إمارات.
- الحكومات المحلية للدولة الاتحادية (إمارة ابوظبي، إمارة دبي، إمارة الشارقة، إمارة عجمان، إمارة أم القيوين، إمارة رأس الخيمة و إمارة الفجيرة)، و
- السلطات المحلية للحكومات المحلية.

2. بالإشارة إلى الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة (2) من المادة (4).
من المتفاهم عليه انه في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة فان المؤسسة الحكومية المعرفة في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة (2) من المادة (4) تتضمن جهاز ابوظبي للاستثمار، مجلس ابوظبي للاستثمار، شركة مبادلة للتنمية، دبي العالمية، شركة دبي للاستثمار، جهاز الإمارات للاستثمار و شركة الاستثمارات البترولية الدولية.

3. بالإشارة إلى الفقرة (3) من المادة (7).
من المتفاهم عليه إن شروط قابلية خصم التكاليف هي مسالة تخضع للقانون المحلي للدولة المتعاقدة التي توجد بها المنشاة الدائمة، وفقا لأحكام المادة (24)، و بالأخص الفقرتين (3) و (4).

4. بالإشارة إلى الفقرة (1) من المادة (8).

الاتفاقية. وفي هذه الحالة تصبح الاتفاقية غير فاعلة فيما يتعلق :

أ- بخصوص الضرائب المخصومة عند المنبع، على الدخل المستمد في أو بعد اليوم الأول من يناير في السنة التقويمية التالية بعد السنة التي تم فيها الإخطار؛

ب- في حالة الضرائب الأخرى على الدخل و الضرائب على رأس المال المفروضة لأي سنة مالية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير في السنة التقويمية بعد السنة التي تم فيها الإخطار.

**إثباتا على ذلك قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول، بتوقيع هذه الاتفاقية.**

حررت في أبوظبي في اليوم الأحد الموافق ١١/٣/٢٠١٤ م الموافق 143هـ من نسختين أصليتين باللغات العربية و اللاتيفية والإنجليزية، ويكون كل من النصوص ذا حجية متساوية وفي حالة الشكوك، يسود النص الانجليزي.

عن حكومة جمهورية لاتفيا

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

## بروتوكول

عند التوقيع على اتفاقية بين حكومة جمهورية لاتفيا و دولة الإمارات العربية المتحدة لتجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب المالي في ما يتعلق بالضرائب على الدخل و رأس المال (و المشار إليها هنا بـ"الاتفاقية") فقد وافق الموقعون أدناه على إن الأحكام التالية تشكل جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية.